الغانم ترأس اجتماعا للجنة الشؤون المالية لاستكمال مناقشة الوضع الاقتصادي

الشايع : 3 مشاريع للتنمية والمواطن شريك بنسبة 50 %

■ الحكومة زودتنا بتفاصيل أماكن الهدر في الميزانيات وتوقعاتها من خفض بعض البنود في إلى 25 %

كتب مصطفى كامل

ترأس رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم امس اجتماعا للجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية وذلك بحضور رئيس وأعضاء اللجنة وعدد من النواب والوزراء والمسؤولين المعنيين في الدولة.

واستكمل الاجتماع مناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بالوضع الاقتصادي وسبل معالجة العجز في الميزانية العامة للدولة واستيضاح رؤية وإستراتيجية الحكومة بشأن هذا الملف.

وحضر الاجتماع كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الكهرباء والماء بالوكالة الشيخ محمد العبد الله ووزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور علي العمير ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح ووزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف العلي.

كما حضر الاجتماع الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري وعضو اللجنة الاقتصادية في المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية أحمد باقر ووكيل وزارة المالية خليفة حمادة ووكيل وزارة الكهرباء والماء المهندس محمد بوشهري ورئيس الجهاز الفني للمجلس الأعلى للتخصيص الشيخ فهد سالم الصباح والأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي وعضو المجلس الأعلى للتخصيص الدكتور صلاح المزيدي والوكيل المساعد لشؤون التخطيط والتدريب في وزارة الكهرباء والماء الدكتور مشعان العتيبي والوكيل المساعد لشؤون الميزانية العامة في وزارة المالية صالح الصرعاوي والأمين العام المساعد لقطاع الإعلام والعلاقات العامة بمجلس الأمة عبد الحكيم السيتي والعضو المنتدب لشؤون التخطيط والمالية في مؤسسة البترول الكويتية وفاء الزعابي ونائب المدير العام للهيئة العامة للصناعة عبدالله الزمامي وعدد من الشخصيات المختصة والمستشارين.

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح أمس أن رؤية الحكومة لدعم المسار الاقتصادي في البلاد تتكون من 6 محاور متكاملة.

وقال الصالح ان هذه المحاور هي الاصلاح المالي واعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الوطني ومشاركة المواطنين في تملك المشروعات واصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية والإصلاح التشريعي والتنفيذي.

وأضاف انه تم في اجتماع اللجنة مناقشة الاجراءات التنفيذية لكل محور من المحاور الستة والبرامج المعدة لتنفيذ هذه المحاور،موضحا ان هناك 40 برنامجا منها 23 قصير الاجل و13 متوسط الاجل و4 برامج قصيرة الى متوسطة الاجل.

واوضح انه تمت مناقشة المقترح الحكومي في شأن اعادة ترشيد الدعم لاسعار الوقود فيما تقدم نواب باقتراح آخر بحيث يقدم دعم الوقود لشريحة من المواطنين،مشيرا إلى انه سيتم دراسة المقترح النيابي.

وذكر الوزير الصالح ان اللجنة ناقشت دراسة مقدمة من وزارة الكهرباء بشأن الشرائح الجديدة للكهرباء مبينا انه سيتم استكمال النقاش في هذا الشأن باجتماع آخر يعقد الخميس المقبل.

وقال ان هدف الحكومة هو تحقيق اعلى عائد للمواطنين مشددا على أن اعادة ترشيد الدعوم تهدف الى عدم الضرر بالمواطنين محدودي ومتوسطي الدخل المستحقين لهذا الدعم والاخذ بعين الاعتبار امكانية استدامة قدرة الدولة على توفير الدعم مستقبلا وتوفير بنية تحتية تتماشى مع الخطة الاسكانية.

وأكد أن الحكومة تتطلع إلى ترسيخ ثقافة الترشيد واعادة الاستهلاك من خلال اعادة تسعير الخدمات مشيرا الى ان السلطتين ستجتمعان الخميس المقبل لاستكمال بحث موضوع ترشيد الدعوم ومشروع الوثيقة التي يطمح لها رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بشأن الإصلاحات الاقتصادية.

وعن اعادة تحديد اسعار الوقود افاد بان هذا الامر لا يزال تحت الدراسة مشددا على أن الحكومة لن تمس المواطنين خصوصا مستحقي هذا الدعم بالاضافة إلى تحقيق اعلى عائد على المالية العامة من خلال الوفر بهذا الدعم والاهم من ذلك ترشيد الاستهلاك حتى تواكب النهضة الاسكانية الطموحة التي تبنتها السلطتان.

ومن جانبه قال رئيس اللجنة المالية فيصل الشايع أن الحكومة زودتنا بتفاصيل فيما يخص أماكن الهدر في الميزانيات وتوقعاتها من خفض بعض البنود في الميزانية العامة والاخذ بعين الاعتبار امكانية استدامة قدرة الدولة على توفير الدعم مستقبلا وتوفير بنية تحتية تتماشى مع الخطة الاسكانية.

وأكد أن الحكومة تتطلع إلى ترسيخ ثقافة الترشيد واعادة الاستهلاك من خلال اعادة تسعير الخدمات مشيرا الى ان السلطتين ستجتمعان الخميس المقبل لاستكمال بحث موضوع ترشيد الدعوم ومشروع الوثيقة التي يطمح لها رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بشأن الإصلاحات الاقتصادية.

وقال الشايع في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة أمس : أن هناك 3 مشاريع للتنمية حاليا سيكون المواطن فيها شريك بنسبة 50% مشيرا إلى أن بعض القوانين تحتاج إلى تعديلات وسنرفق تقديم الحكومة هذه المشاريع للمجلس للعمل على تعديلها. وفيما يخص الدعوم قال الشايع : أن الحكومة تتوقع الوفرة في الدعومات بحسب تصورها فيما يخص الكهرباء والماء بقيمة مليار و 200 مليون دينار وهو ما تحفظ عليه بعض النواب

مضيفا : أن الأعضاء تقدموا باقتراحات بشأن الكهرباء والماء وعلى ضوئها سيتم احتساب قيمة الوفرة بالدعوم وهو ما سيتضح في اجتماع يوم الخميس المقبل الذي سيبحث الاقتراحات النيابية فيما يخص الاقتراحات النيابية ونسبة الوفرة فيها للوصول إلى نموذج يتم الاتفاق عليه مع الحكومة بحيث لا يؤثر على المواطن بشكل كبير وان يهدف المقترح إلى ترشيد استهلاك الكهرباء والماء بصورة فاعلة.

ولفت إلى أن الحكومة بينت أن نسبة الهدر في استهلاك الكهرباء في السكن الخاص بلغت 30% من حجم الاستهلاك الفعلي مشيرا إلى أن هناك إجراءات سيتم اتخاذها للحد من الهدر من خلال وضع شرائح للاستهلاك.

وأضاف : حتى اجتماع اليوم ليس لدينا ارقام واضحة بهذا الصدد كون اجتماعات اللجنة ما زالت تبحث الخطوط العريضة للاصلاحات الاقتصادية متوقعا أن ينتهي اجتماع الخميس المقبل إلى اختيار النموذج الأفضل الذي سيتم التوافق عليه

مشيرا إلى أن اجتماع الأحد المقبل سيبحث الحلول الأفضل مع الحكومة بهذا الشأن مبينا انه ستأتي الحكومة يوم الأحد بالأرقام التفصيلية بالنسبة للمصاريف والإيرادات في الميزانية وكذلك في مشاريع الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص وتأثيراتها على الميزانية المقبلة.

وأوضح الشايع فيما يخص كوبونات الدعم للمواطنين بخصوص استهلاك البانزين أنها اقتراح نيابي وليس تصور حكومي يقوم على أن يكون اسعار البانزين على السعر العالمي مع تعويض المواطن بالكميات التي تستهلك من خلال هذه الكوبونات بحيث تكون متوسط الحصة 220 لتر لكل شهر للمواطنين الذين يحملون رخص قيادة على أن تكون أسعار البانزين متغيرة بصورة شهرية وفقا للأسعار العالمية.

وبين أن الحكومة تسعى إلى تخفيض المصروفات الإدارية إلى 25% في ميزانية الدولة ومنها مهمات السفر واللجان وفرق العمل بالإضافة إلى الأعمال الإضافية وغيرها من المصاريف الإدارية.

وفيما يخص انتهاء اللجنة من اجتماعاتها وتقديمها لتقرير الإقتصادية بين أن اللجنة تعمل على الانتهاء قبل 1 أبريل المقبل ، مشددا على أن اللجنة طلبت من الحكومة أن تأتي بالمصاريف التي ستخفضها قبل الذهاب إلى ترشيد استهلاك المواطنين للوصول إلى الإيرادات التي ستتحقق في الميزانيات.

الغانم مترئسا الاجتماع

.. وبة حوار مع الوزير الصالح (تصوير: صالح محمد)

■ الأعضاء تقدموا باقتراحات بشأن الكهرباء والماء وعلى ضوئها سيتم احتساب قيمة الوفرة بالدعوم

■ وزير المالية: رؤية الحكومة في دعم المسار الاقتصادي تتكون من 6 محاور

■ الاصلاح المالي واعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني وتعزيز مساهمة القطاع الخاص

يرى أن تجاوز اللوائح التنظيمة لا يمكن القبول به

القضيبي : استجواب العلي سيقدم فور توقيع هيئة الصناعة العقود المخالفة لقسائم الصلبوخ

اعلن النائب احمد القضيبي ان استجواب وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي سيقدم فور توقيع هيئة الصناعة العقود المخالفة لقسائم الصلبوخ مؤكدا ان الاستجواب أصبح جاهزا بانتظار المخالفة الأخيرة بالتوقيع ليضاف الى سلسلة المخالفات التي ارتكبها العلي في هذا الملف.

وقال القضيبي في تصريح صحفي ان الوزير العلي كرر مخالفات الوزير د. علي العمير في مناقصة الأنابيب النفطية ولكن في «الصناعة» وهو من أكد لي ان ما قام به زميله غير قانوني بعد ان عرضنا عليه المستندات بناء على طلب رئيس الوزراء

لافتا الى أن تجاوز اللوائح التنظيمية والقفز على اختصاصات الجهات المعنية واستخدام السلطة المخولة في كسر القوانين لا يمكن القبول به وسنواجهه بالاستجواب فورا، و أكد القضيبي بأن ما نسعى لتحقيقه هو إرساء مبادئ العدالة و المساواة التي نص عليها الدستور حيث يجب على الحكومة ان تكون على مسافة واحدة من جميع المواطنين ولا تعمل من اجل مصلحة طرف ضد آخر، و كما عليها الا ترضخ أمام الضغوطات التي تمارس عليها.

وأضاف القضيبي ان الوزير العلي أعاد قسائم صلبوخ مخالفة بعد صدور قرارات بسحبها بل وحتى يتمكن من اتخاذ هذا القرار قام منفردا بتعديل اللائحة لتنفيذ اجندته وذلك لدفع فواتير سياسية هو يعلمها جيدا وسنكشفها على منصة الاستجواب.

وقال القضيبي موجها حديثه لرئيس الوزراء «وزراء لم يكونوا على قدر المسؤولية والثقة التي أولاها أمير البلاد وسموك لهم وبقاءهم في الحكومة أزمة واساءة لك والاستجوابات لن تتوقف حتى يرحلوا لو أدى ذلك الى حل مجلس الأمة أو اسقاط الحكومة».

احمد القضيبي

■ ما نسعى لتحقيقه هو إرساء مبادئ العدالة و المساواة التي نص عليها الدستور

■ يجب على الحكومة أن تكون على مسافة واحدة من جميع المواطنين

في ختام اجتماع لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي التابعة للبرلمان العربي

الخرينج يطالب الدول العربية بالاتحاد لمكافحة الإرهاب

أكد نائب رئيس مجلس الأمة الكويتي وعضو البرلمان العربي مبارك بنيه الخرينج أن الإرهاب ليس له جنسية ولا طائفة ولا دين مطالبا الدول العربية بالاتحاد لمكافحته.

جاء ذلك في تصريح أدلى به الخرينج لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) في ختام اجتماع لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي التابعة للبرلمان العربي والتي عقدت بالقاهرة.

وقال انه تم خلال الاجتماع استعراض جميع البنود المطروحة على جدول الأعمال ومنها وثيقتا الأمن القومي العربي والتحديات في الوطن العربي.

وأشار الى انه تم خلال الاجتماع ايضا بحث نتائج اجتماع رؤساء البرلمانات العربية الذي عقد مؤخرا بالقاهرة مؤكدا اهميته والدور الذي يقوم به البرلمان العربي في هذه المرحلة.

وأضاف أن البرلمان العربي يعقد أعمال جلسته الثالثة من دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الأول (2015-2016) غدا الاثنين بمقر جامعة الدول العربية لمناقشة تطورات الاوضاع في المنطقة وصيانة الامن القومي ومكافحة الارهاب. وحول المأمول من البرلمان العربي خاصة في ضوء التحديات الراهنة قال الخرينج «الوضع العربي الآن لا يحسد عليه ويحتاج مزيدا من القوة لمعالجة قضاياه» مؤكدا أن القوة تتأتى من خلال الوحدة العربية

مبارك الخرينج

طالب الحكومة بالتحرك واتخاذ إجراء تجاهه

الحريص : أرفض تصريحات دشتي وما يقوم به يلحق الضرر بمصلحة الكويت العليا

قال النائب مبارك الحريص إن «اساءات عضو مجلس الامة عبد الحميد دشتي تكررت للأسف الشديد في الفترة الاخيرة للسعودية ومحاولته العابثه باساءة العلاقة بين الكويت والمملكة».

وأضاف الحريص في تصريح صحافي «دشتي لن يصل الى مبتغاه مشيرا الى ان دشتي استمرأ في اقحام العلاقات الخارجية الكويتية مع الدول الصديقة وعلى رأسها السعودية لايجاد شرخ في هذه العلاقة الاستراتيجية الاخوية التاريخية».

واوضح الحريص ان «ما يقوم به دشتي يمثل الحاق الضرر بمصلحة الكويت العليا وايضا الحاق الضرر بالامن العام والامن السياسي للبلاد والعلاقات الاستراتيجية مع المملكة العربية السعودية».

واكد انه لا يقبل بما يقوم به دشتي تحت اي ذريعة من الذرائع محذرا اياه وغيره من الدخول في هذه الملفات ومحاولاته اعطاء صورة غير حقيقية عن الشعب الكويتي والرأي العام ولقيادته.

واضاف: «من منطلق مسؤولياتي كنائب في مجلس الامة ارفض تصريحات دشتي الغير مسؤولة جملة وتفصيلا ورفضا قاطعا واحذر دشتي من استمراره في هذا المنهج الذي يضر بالمصلحة العليا للبلاد ونحن حريصون على امن الكويت وعلاقاتها الدولية وخاصة مع السعودية التي تقوم الان بقيادة الصف الاسلامي لتحريره من كل الجرائم والارهاب».

وقال: «للاسف عبد الحميد دشتي يعتبر هو صوت الدول الارهابية في الكويت وما يقوم به مرفوض».

مبارك الحريص

أكد أن ذلك يسيء إلى موظفي الفتوى والتشريع وخبراتهم وقدراتهم

الطريجي: استعانة «الاستثمار» بمكاتب محاماة خاصة للدفاع عن قياديها في «مكتب لندن» يثير الشبهات

دعا النائب د.عبد الله الطريجي سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك إلى التدخل المباشر والعاجل من أجل منع الهيئة العامة للإستثمار من الاستعانة بمكاتب محاماة خاصة للدفاع عن قياديها وموظفيها العاملين في مكتب الهيئة بلندن .

وأضاف في تصريح صحافي ان تجاهل إدارة الفتوى والتشريع من قبل هيئة الاستثمار يثير تساؤلات عدة حول دوافع الهيئة للقيام بمثل هذه الخطوة التي تخالف الاجراءات القانونية المتعارف عليها من تفويض إدارة الفتوى والتشريع لنا لإنفاقها لا سيما مع وجود «الفتوى والتشريع» المعنية التصدي لمخالفات وتجاوزات هيئة الاستثمار.

وأضاف أن هذه «الإستعانة» تقلل من المكانة القانونية لمحامي الدولة "الفتوى والتشريع" ويتعارض مع مرسوم إنشائها كما تسيئ إلى موظفي الفتوى والتشريع وخبراتهم وقدراتهم.

وتساءل:هل يقبل رئيس الوزراء باستمرار الخروقات والمخالفات داخل الهيئة العامة للإستثمار؟ وإلى متى يستمر صبر سموه قبل اتخاذ الاجراءات المفترض اتخاذها مع استمرار هذا العبث؟

عبدالله الطريجي